

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارنة

وعضوية القضاة السادة

محمد المحادين ، هاني قاقيش ، د. فؤاد الدرادكة ، د. عيسى المومني

المميزة : شركة الكهرباء الوطنية م.ع .

وكيلها المحامي طلال بكري .

المميز ضده : عبد الودود عبد الرحيم سيدو الكردي .

وكيله المحامي رائف القاسم .

بتاريخ ٢٦/٣/٢٠١٤ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف
حقوق عمان في الدعوى رقم ٢٠١٢/٣٧١٠ بتاريخ ٢٦/٢/٢٠١٤ المتضمن رد الاستئناف
المقدم من المدعى عليها وتأييد الحكم المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق عمان في
الدعوى رقم ٦٧١/٢٠١١ بتاريخ ٣١/١٠/٢٠١١ والقاضي : (بإلزام المدعى عليها بأن
تدفع للمدعي مبلغ ١٧٩٤٢٥,٦٠٠ ديناراً وتضمينها الرسوم والمصاريف ومبلغ ٥٠٠ دينار
أتعاب محاماة والفائدة القانونية بواقع ٣,٥% من تاريخ إنشاء الخط الواقع عام ٢٠١٠ وحتى
السداد التام) وتضمين الشركة المدعى عليها الرسوم والمصاريف عن مرحلتي التقاضي
ومبلغ ٢٥٠ ديناراً أتعاب محاماة عن هذه المرحلة من التقاضي .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

١ - أخطأت محكمة الاستئناف عندما لم تأخذ وتناقش أسباب الاستئناف حيث جاء القرار
مختصراً وغير مغل بشكل كامل خاصة فيما يتعلق بالوكالة المقامة بها الدعوى حيث
لا يملك الوكيل حق إقامة الدعوى والوكالة بها جهالة فاحشة .

٢ - قام الخبراء بحساب مساحة البرج ومنها مساحة الأمان علماً أن مساحة الأمان هي من ضمن المساحة المتضررة ولا يجوز حساب مساحة البرج كونه محسوب من مساحة الأمان .

٣ - أخطأت محكمة الاستئناف عندما لم تقم بإجراء خبرة جديدة حيث تقدمت الممينة ومن خلال بيناتها بكتاب صادر عن دائرة الأراضي يبين سعر المتر المربع وقد قدر الخبراء المتر بأضعاف السعر الحقيقي وهذا الاختلاف يعتبر فرقاً شاسعاً .

٤ - أخطأت محكمة الاستئناف بعدم إجراء خبرة جديدة والاعتماد فقط على تقرير محكمة البداية .

٥ - وبالتناوب ، فإن محكمة البداية قد أفهمت المهمة للخبراء لم يرد أبداً في هذه المهمة أن يراعوا البيوعات التي تتم في تلك المنطقة وفي دائرة الأراضي خاصة .

٦ - كما أن الخبراء الذين أجروا التقدير ليسوا من ذوي الخبرة والاختصاص خاصة في مجال الكهرباء .

٧ - الحكم بالفائدة مخالف لأحكام القانون .

لهذه الأسباب طلب وكيل الممينة قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠١٤/٤/١٧ قدم وكيل المميز ضده لائحة جوابية طلب في نهايتها رد التمييز .

القرار

بعد التدقيق والمداولة قانوناً نجد إن أوراق الدعوى تشير إلى أن المدعي عبد الودود عبد الرحيم سيدو الكردي / وكيلاه المحاميان راغب القاسم ورائف القاسم كان بتاريخ ٢٠١١/٣/١٠ قد تقدم بالدعوى الابتدائية الحقوقية رقم ٢٠١١/٦٧١ لدى محكمة بداية حقوق عمان بمواجهة المدعى عليها شركة الكهرباء الوطنية المساهمة العامة للمطالبة بالتعويض مقدراً لغايات الرسوم بمبلغ ٧١٠٠ دينار .

على سند من القول :

١ - يملك المدعي قطعتي الأرض رقمي (٥٣ و ٥٢) حوض رقم (٢) من قرية المناخر من أراضي جنوب عمان .

٢ - أعلنت المدعى عليها بأنها ستقوم بأعمال إنشاء خط نقل الكهرباء جهد ١٣٢ ك.ف يربط ما بين محطة تحويل المنارة ومحطة تحويل شرق عمان وذلك عبر قطع أراضي متعددة منها قطعتي الأرض موضوع الدعوى .

٣ - وبالفعل قامت المدعى عليها بأعمال مد الخط المذكور وفق إعلانها عبر قطعتي أرض المدعي ، وإن مرور هذا الخط أضر بهما ضرراً كبيراً وأنقص من قيمتها ومن حقه الانتفاع بهما .

٤ - يقدر المدعي قيمة العطل والضرر الذي أصاب قطعتي الأرض بمبلغ ٧١٠٠ دينار لغايات الرسوم .

باشرت محكمة بداية حقوق عمان النظر بالدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت بتاريخ ٢٠١١/١٠/٣١ حكمها المتضمن :

إلزام المدعى عليها بأن تدفع للمدعي مبلغ ١٧٩٤٢٥ ديناراً و ٦٠٠ فلس وتضمينها الرسوم والمصاريف ومبلغ ٥٠٠ دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية بواقع ٣,٥% من تاريخ إنشاء الخط الواقع عام ٢٠١٠ وحتى السداد التام .

لم تقبل المدعى عليها بقضاء محكمة الدرجة الأولى فطعن بالتحكم الصادر عنها استئنافاً لدى محكمة استئناف عمان التي نظرت الطعن مرافعة وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت بتاريخ ٢٠١٤/٢/٢٦ حكمها رقم ٢٠١٢/٣٧١٠ ويتضمن :

رد الاستئناف موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف وتضمين المدعى عليها الرسوم والمصاريف عن مرحلتها التقاضي ومبلغ ٢٥٠ ديناراً أتعاب محاماة عن هذه المرحلة من التقاضي .

لم تقبل المدعى عليها المستأنفة (المميزة) بالحكم الاستئنافي المشار إلى منطوقه أعلاه
 قطعت فيه تمييزاً للأسباب الواردة في لائحة التمييز المقدمة بتاريخ ٢٦/٣/٢٠١٤ ضمن
 المهلة القانونية .

بتاريخ ٨/٤/٢٠١٤ تبلغ وكيل المدعي المستأنف عليه (المميز ضده) لائحة التمييز
 وتقدم بلائحة جوابية بتاريخ ١٧/٤/٢٠١٤ ضمن المهلة القانونية .

ورداً على أسباب الطعن :

وعن السبب الأول الذي تخطيء فيه الطاعة محكمة الاستئناف عندما لم تناقش
 أسباب الاستئناف فجاء حكمها مختصراً وغير معلل بشكل كاف خاصة وإن الوكالة المقامة
 بها الدعوى لا يملك الوكيل بها حق إقامة الدعوى وبها جهالة فاحشة .

وفي ذلك نجد إن محكمة الاستئناف عالجت أسباب الطعن الاستئنافي معالجة وافية
 ولا تثريب عليها أن أجملت الرد على بعض الأسباب معاً لاتحادها في العلة .

أما من جهة الوكالة التي أقيمت بموجبها الدعوى ، فبرجوعنا إلى الوكالة نجد إنها
 تضمنت اسم الموكل بالكامل والجهة التي ستقام لديها الدعوى والمحكمة المختصة بالإضافة
 إلى الخصوص الموكل به في قطعة الأرض موضوع الدعوى ، بما يتفق وأحكام المادتين
 (٨٣٣ و٨٣٤) من القانون المدني ، مما يتعين رد هذا السبب .

وعن الأسباب الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس التي تدور حول تخطئة
 المحكمة باعتماد تقرير الخبرة وعدم إجراء خبرة جديدة وعدم مراعاة البيوعات المجاورة
 وإن الخبراء ليسوا من ذوي الخبرة والاختصاص .

إن هذه الأسباب تشكل طعناً بالصلاحيات التقديرية لمحكمة الاستئناف بوصفها محكمة
 موضوع على مقتضى المادة (٣٤) من قانون البيئات باعتبار الخبرة من عداد البيئات .

ولا رقابة لمحكمتنا على محاكم الموضوع فيما تتوصل إليه من وقائع واستنتاجات
 ما دامت مستمدة من بيئة قانونية ثابتة في الدعوى ومستخلصة استخلاصاً سائغاً .

ونجد إن محكمة الاستئناف ووصولاً منها إلى تقدير التعويض العادل الذي يستحقه المدعي قامت بإجراء الكشف والخبرة على قطعتي الأرض موضوع الدعوى بمعرفة ثلاثة خبراء من ذوي الدراية والمعرفة وأحدهما مهندس كهربائي ، حيث تم إيفامهم المهمة الموكولة إليهم بكل وتفصيل وبعد مطابقتهم للمخططات على سندي التسجيل وعلى واقع قطعتي الأرض قاموا بوصف القطعتين وصفاً دقيقاً وشاملاً من حيث نوعهما وخارج التنظيم وخالية من الأبنية والأشجار وصالحة للزراعة والبناء وقريبة من الأبنية السكنية ثم قاموا بوصف الإنشاءات الكهربائية من حيث بيان التيار الكهربائي وارتفاع الأسلاك ومساحة الأمان ومن ثم قاموا بتقدير المساحات المتضررة في كل قطعة من قطعتي الأرض وقدروا قيمة المتر المربع الواحد من قطعتي الأرض قبل إقامة أبراج وأسلاك الخطوط الكهربائية بمبلغ ٣٠ ديناراً وبعد مرورها بمبلغ ١٥ ديناراً ، وتوصلوا إلى أن مجموع التعويض المستحق يساوي ١٨٢٣٢٥ ديناراً وكان تقديرهم بتاريخ إقامة المنشآت في عام ٢٠١٠ وأرفقوا مخططاً توضيحياً للمساحة المتضررة من قطعتي الأرض موضوع الدعوى .

وحيث قبل المميز ضده بتقرير الخبرة الجاري أمام محكمة الدرجة الأولى وهو يقل عن التقدير أمام محكمة الاستئناف ، فإنها حكمت بالتقدير أمام محكمة الدرجة الأولى .

وبما أن الخبرة وفقاً لما تقدم جاءت مستوفية للشروط التي تتطلبها المادة (٨٣) من قانون أصول المحاكمات المدنية ، وجاء التقرير واضحاً لا لبس فيه ولا غموض ، ولم تبد الطاعنة أي سبب جدي قانوني أو واقعي يجرح التقرير فإن اعتماده يتفق وأحكام القانون مما يستوجب رد هذه الأسباب .

وعن السبب السابع الذي تنعى فيه الطاعنة على محكمة الاستئناف الحكم بالفائدة القانونية .

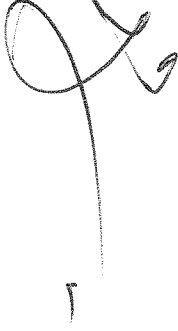
إن الحكم بالفائدة القانونية جاء متفقاً وأحكام المادة (٤٤/د) من قانون الكهرباء العام الأمر الذي يقتضي معه رد هذا السبب .

وحيث توصلت محكمة الاستئناف إلى النتيجة التي انتهينا إليها فإنها تكون قد طبقت أحكام القانون تطبيقاً سليماً وأسباب الطعن لا تزد على حكمها المطعون فيه .

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد الطعن التمييزي وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ١٧/٣/٢٠١٥ م.

القاضي المترئس نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس



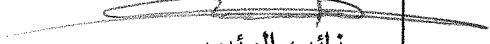
عضو

نائب الرئيس



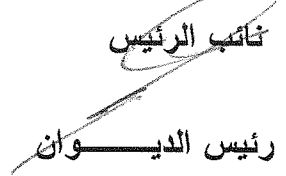
عضو

نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس



رئيس الديوان

دقة / س . هـ

